الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف -المسيلة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: .....

تقرير تربص

مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

الطور الأول أكاديمـــي

تخصص:إقتصاد كمي

تحت عنوان:

أثر النفقات التحويلية على الاستهلاك الفردي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة(2000-2023)

إعداد الطلبة:

- زارد بشار
- تيس عيسى
- قري عثمان

إشراف الأستاذ(ة):

أ.د/ بن يوسف نوة

السنة الجامعية: 2024-2025

إهداء

إلى من غرس في قلبي حب العلم والمعرفة، إلى من كانوا سندي في مسيرتي الأكاديمية، إلى من دعمتني دعاءً وتشجيعًا وصبرًا.

إلى والديّ العزيزين.

لكما كل التقدير والعرفان، فبفضلكما تحقق الحلم، وبفضل دعمكما تخطيت الصعاب.

إلى أساتذتي الأفاضل.

الذين لم يبخلوا بعلمهم ونصحهم، لكم كل الإحترام والإمتنان.

إلى أصدقائي وإخوتي.

كنتم العون في الأوقات الصعبة، والشركاء في كل لحظات النجاح.

إلى كل من آمن بقدراتي وشجعني على الإستمرار.

لكم جميعًا أهدي ثمرة جهدي وعملي، راجيًا من الله أن أكون عند حسن ظنكم بتقديروإمتنان،

الطالب: بشار، عثمان، عيسى

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتحقق الغايات، الحمد لله الذي منحني القوة والصبر لأصل إلى هذه المرحلة، وأسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أساتذتي الأفاضل الذين كانوا شعلةً تنير دربي خلال مسيرتي العلمية، والذين لم يبخلوا عليّ بتوجيهاتهم السديدة ونصائحهم القيّمة. فلكم مني كل الاحترام والتقدير.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى مشرف المذكرة (أ.د/ بن يوسف نوة)، التي كانت مثالاً للعطاء والإخلاص في العمل، والتي لم تتوانَ عن تقديم الدعم والإرشاد في كل مراحل هذا العمل. أن صبرها وحكمتها كانا سببًا في تجاوز الكثير من التحديات، فلها مني كل العرفان والتقدير.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر أسرتي العزيزة، والدي ووالدتي، اللذين كانا الدافع الأكبر لي، بفضل دعائهما وتشجيعهما الدائم، فأنتم مصدر قوتي ونجاحي.

وأتوجه بالشكر إلى أصدقائي وزملائي الذين كانوا خير سند في الأوقات الصعبة، وشاركوا معي لحظات السعي والإنجاز.

وأخيرًا، إلى كل من ساهم ولو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة، لكم مني كل الإمتنان، وأسأل الله أن يجزيكم خير الجزاء.

فهرس المحتويات

الفهرس	
العنوان	**الصفحة**
إهداء	**I**
شكر وعرفان	**II**
الفهرس	**III**
قائمة الجداول	**VIII**
قائمة الأشكال	**VIII**
الملخص	**IX**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الاطار النظري للنفقات التحويلية والإستهلاك الفردي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفقات التحويلية	
المطلب الاول: تعريفها وخصائصها	**07**
1- تعريف النفقات التحويلية	**07**
2- خصائص النفقات التحويلية	**08**
المطلب الثاني: أنواع النفقات التحويلية	**09**
• النفقات التحويلية الداخلية - الإجتماعية - الإقتصادية - المالية • النفقات التحويلية الدولية	**-08 11**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النفقات التحويلية	**12**
1- الإعتبارات التي تحكم النفقات التحويلية 2- الإتجاه العام للنفقات التحويلية **3-** دور مدفوعات الفائدة في النفقات التحويلية	**-12 13**
المطلب الرابع: أهمية النفقات التحويلية	**14**
المطلب الخامس: آثار النفقات التحويلية	**14**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الإستهلاك الفردي	
المطلب الأول: تعريف الإستهلاك الفردي وخصائصه	**16**

1- التعريف	16-17
2- خصائصه	17
المطلب الثاني: مميزات الإستهلاك الفردي في الإقتصاد المعاصر	17-18
المطلب الثالث: أنواع الإستهلاك الفردي	19
المطلب الرابع: محددات الإستهلاك الفردي	20
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي (2000 – 2023)	
المبحث الاول: مسار تطور النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي في الجزائر	25
المطلب الاول: وضعية الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2023).	26
المطلب الثاني: تطور النفقات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2023)	26
المطلب الثالث: تطور الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2023)	28
المبحث الثاني: قياس أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة(2000-2023)	
المطلب الاول: نموذج الدراسة ودراسة الإستقرارية	30
المطلب الثاني: تقدير النموذج	31
المطلب الثالث: تشخيص النموذج	34
خلاصة الفصل الثاني	37
خاتمة عامة	38
قائمة المراجع	40
الملاحق	i

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تقديرات النفقات التحويلية السنوية في الجزائر بالدينار الجزائري	26
1-1	تطور الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023	28
1-2	للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى ADF نتائج إختبار ديكي فوللر الموسع	30

2-2	نتائج إختبار ديكي فوللر الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة عند الفروق من الدرجة الأولى	31
1-3	إختبار الحدود Bound's Test	31
2-3	تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL	32
3-3	تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذجARDL	32
1-4	إختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج	34

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	سمات الإستهلاك الفردي في الإقتصاد المعاصر	18
1-1	الرسم البياني المرفق الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000 – 2023)	25
1-2	الرسم البياني التالي يعرض تطور الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة (1993 – 2023) والذي يهمنا هي الفترة (2000 – 2023)	29
2-2	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	34
	المجموع التراكمي للبواقي و لمربعات البواقي للنموذج	35

ملخص:

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023 تحولات اقتصادية واجتماعية هامة، كان للنفقات التحويلية دور بارز فيها، خاصة فيما يتعلق بتأثيرها على الاستهلاك الفردي.

من الناحية الاقتصادية، اعتمدت الدراسة على منهجية Autoregressive Distributed Lag (ARDL)لتحليل العلاقة بين النفقات التحويلية والاستهلاك الفردي، حيث أظهرت النتائج أن الاستهلاك الحالي والسابق، بالإضافة إلى المستوى العام للأسعار، له تأثير ملموس على مستويات الاستهلاك خلال فترة الدراسة.

أثبتت منهجية ARDL فعاليتها في تحديد العلاقات الديناميكية طويلة وقصيرة الأجل، مما أتاح فهمًا أعمق لتأثير النفقات التحويلية على الاستهلاك الفردي في الجزائر.

بالتالي، يمكن القول إن النفقات التحويلية لعبت دورًا حاسمًا في تعزيز الاستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، مع وجود ارتباط وثيق في كلٍّ من الأجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: الإستهلاك الفردي، الإنفاق الإجتماعي، النفقات.

Abstract:

Algeria witnessed significant economic and social transformations during the period from 2000 to 2023, in which transfer expenditures played a prominent role, particularly with regard to their impact on individual consumption.

From an economic perspective, the study relied on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology to analyze the relationship between transfer expenditures and individual consumption. The results showed that current and past consumption, in addition to the general price level, had a significant impact on consumption levels during the study period.

The ARDL methodology proved effective in identifying long- and short-term dynamic relationships, allowing for a deeper understanding of the impact of transfer expenditures on individual consumption in Algeria.

Thus, it can be argued that transfer expenditures played a crucial role in boosting individual consumption in Algeria during the period studied, with a close correlation in both the short and long terms.

Keywords: Individual consumption, social spending, expenditures.

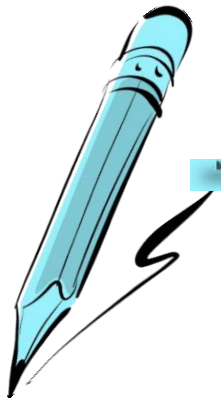

مقدمة

تمهيد:

يُعد الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق أهدافها الإقتصادية والإجتماعية، فهو يشمل العديد من الأوجه التي تؤثر على مختلف جوانب الحياة الإقتصادية. ومن بين هذه الأوجه، تأتي النفقات التحويلية كإحدى الوسائل المهمة التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. تتمثل هذه النفقات في التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها الحكومة للأفراد أو الأسر دون مقابل إقتصادي مباشر.

على الجانب الآخر، يُعد الإستهلاك الفردي جزءًا حيويًا من النشاط الإقتصادي، حيث يمثل الحصة الأكبر من الطلب الكلي، فهو يعكس السلوك الإستهلاكي للأفراد في تلبية إحتياجاتهم الأساسية مثل الغذاء والسكن، والكمالية مثل الترفيه والتكنولوجيا، يُعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو الإقتصادي، إذ يؤدي إرتفاعه إلى زيادة الإنتاج، توفير فرص العمل، وتحفيز الإستثمار.

عندما تُدار النفقات التحويلية بشكل فعّال، فإنها لا تسهم فقط في تحسين مستوى معيشة الأفراد، بل تعمل أيضًا على تعزيز الإستهلاك الفردي، مما يُحفّز النشاط الإقتصادي ويُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هذا التداخل بين النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي يُبرز أهمية التخطيط الدقيق للسياسات المالية لتحقيق التوازن بين العدالة الإجتماعية والنمو الإقتصادي.

إشكالية الدراسة:

من خلال دراستنا هذه نحاول معرفة تأثير النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال فترة زمنية من منظور تحليلي وقياسي وذلك بالإجابة على هذه الاشكالية:

ما مدى تأثير النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL؟

بناءا على السؤال الرئيسي يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تصب في هذا الموضوع ومنه:

1-ما هي طبيعة النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي؟

2-ما العوامل المؤثرة في النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي؟

3-ماطبيعة العلاقة بين النفقات التحويلية و الإستهلاك الفردي في الاجل الطويل والقصير باستخدام منهجية **ARDL؟**

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** تُعتبر النفقات التحويلية أداة رئيسية لدعم الإستهلاك الفردي من خلال تحسين القدرة الشرائية للفرد.
- **الفرضية الثانية:** تؤثر مستويات الدخل الفردي وأسعار السلع الأساسية والسياسات الإقتصادية على العلاقة بين النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي.
- **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة بين النفقات التحويلية والاستهلاك الفردي في الاجل الطويل والقصير

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

1-التعريف بموضوع النفقات التحويلية.

2-التعريف بموضوع الإستهلاك الفردي.

3-دراسة قياسية لأثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر وتطبيق خطوات منهجية **ARDL.**

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الكبير الذي تلعبه النفقات التحويلية في التأثير على مستوى الإستهلاك الفردي، باعتبارها إحدى الأدوات الإقتصادية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق التوازن الإجتماعي وتعزيز الرفاه الإقتصادي.

- تحديد العلاقة بين النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي.

- قياس فعالية السياسات الحكومية.
- أثراء النقاش الأكاديمي والإقتصادي.
- مساعدة صناع القرار.
- تحليل السلوك الإستهلاكي.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء إختيار موضوع "أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي" استجابةً لمجموعة من الدوافع الذاتية والموضوعية التي تعكس أهميته الأكاديمية والتطبيقية في مجال الإقتصاد، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1. **الأسباب الذاتية:**

- الإهتمام الشخصي بدراسة العلاقة بين التدخلات الحكومية والسلوك الإقتصادي للأفراد، وخاصة في مجال التحويلات المالية التي تُعد من أهم أدوات السياسة الإجتماعية.
- الرغبة في تحليل الأثر الإقتصادي للنفقات التحويلية على مستوى معيشة الأفراد، ومدى قدرتها على تحسين قدرتهم الشرائية.
- تطوير المعرفة الأكاديمية في مجال السياسات الإقتصادية والإجتماعية، لما له من دور كبير في تعزيز الفهم حول كيفية توزيع الثروة وتحقيق العدالة الإجتماعية.
- توجيه الطموح العلمي نحو البحث في القضايا الإقتصادية المؤثرة في حياة الأفراد، وتعميق الفهم حول دور الإنفاق الحكومي في تقليص الفجوات الإقتصادية.

2. **الأسباب الموضوعية:**

- أهمية النفقات التحويلية في السياسات الحكومية: تُعد النفقات التحويلية من الأدوات الإقتصادية الأساسية التي تعتمدها الحكومات لتحقيق الاستقرار الإجتماعي، والحد من التفاوت الإقتصادي بين الأفراد.

- الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين وصناع القرار بتحليل دور النفقات التحويلية في دعم الإستهلاك الفردي، خاصة في ظل الأزمات الإقتصادية والتغيرات الإجتماعية.

- قلة الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع بشكل مفصل في البيئة الإقتصادية المحلية، مما يفتح المجال لأثراء المكتبة العلمية بنتائج علمية دقيقة.
- تأثير النفقات التحويلية على الاستدامة الإقتصادية: إذ تساهم في رفع القدرة الشرائية للأفراد، مما يعزز من دوران عجلة الإقتصاد الوطني، ويحد من التفاوت الإجتماعي.
- توجيه السياسات الإقتصادية المستقبلية: يمكن لنتائج الدراسة أن تكون مرجعًا مهمًا لصناع القرار في تحسين وتطوير سياسات النفقات التحويلية بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة التي تحمل عنوان "أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)"، تم اتباع المنهج القياسي (**Econometric Methodology**) بهدف تحليل العلاقة الكمية بين النفقات التحويلية كمُتغيّر مستقل والاستهلاك الفردي كمُتغيّر تابع، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية والإقتصادية المناسبة لتقدير النماذج الإقتصادية واختبار الفرضيات.

هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية علينا التأكد من صحة الفرضيات، تم تقسيم هذه الدراسة إلى:

الفصل الأول هو الجزء النظري ويحتوي على مبحثين، حيث نتكلم في المبحث الأول على المفاهيم العامة للنفقات التحويلية، ونتكلم في المبحث الثاني على المفاهيم العامة للاستهلاك الفردي.

أما الفصل الثاني يتضمن الجزء التطبيقي وفيه الدراسة القياسية حول أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2023).

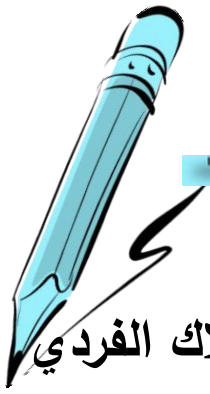

الفصل الأول:

الإطار النظري للنفقات التحويلية والإستهلاك الفردي

تمهيد

تُعد النفقات التحويلية إحدى الأدوات الإقتصادية التي تعتمدها الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية وإقتصادية محددة، حيث تسعى من خلالها إلى تحسين مستويات المعيشة وتقليل الفوارق الإجتماعية، أما الإستهلاك الفردي فهو أحد المحركات الرئيسية للنشاط الإقتصادي، إذ يعكس قدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم اليومية.

يتناول هذا الفصل في المبحث الأول مفاهيم عامة حول النفقات التحويلية، بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة المفاهيم العامة حول الإستهلاك الفردي..، مما سبق تم تقسيم الفصل الأول إلى:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النفقات التحويلية.

المطلب الأول: تعريفها وخصائصها.

المطلب الثاني: أنواع النفقات التحويلية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النفقات التحويلية.

المطلب الرابع: أهمية النفقات التحويلية.

المطلب الخامس: آثار النفقات التحويلية.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الإستهلاك الفردي.

المطلب الاول: تعريف الإستهلاك الفردي وخصائصه.

المطلب الثاني: مميزات الإستهلاك الفردي في الإقتصاد المعاصر.

المطلب الثالث: أنواع الإستهلاك الفردي.

المطلب الرابع: محددات الإستهلاك الفردي.

المطلب الأول: تعريفها وخصائصها.

1- تعريف النفقات التحويلية:

إحتلت دراسة النفقات التحويلية العامة مركزاً أساسياً في الدراسات المالية بسبب أنها قد تطورت بمستوى التطور نفسه الذي مر به الفكر المالي والسياسة المالية، ومنذ الحرب العالمية الثانية والسنوات اللاحقة شهد الإنفاق الحكومي تزايداً كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، والإنفاق المتزايد على النفقات التحويلية كان هو العامل الرئيس الكامن وراء الزيادة في الإنفاق الحكومي في النصف الأخير من القرن الماضي، ولها عدة تعريفات نذكر منها:

ويقصد بالنفقات التحويلية تلك النفقات النقدية أو العينية والتي لا تتطلب تقديم أي سلع أو خدمات لقاء ما إلى الدولة، وإنما تقوم بتحويل جزء من الدخل القومي من الفئات الإجتماعية التي تملك دخولاً كبيرة إلى أخرى محدودة الدخل، إذ تكتفي هذه النفقات بتحويل القوة الشرائية بين الشرائح الإجتماعية مع الاحتفاظ بمجموع الدخل ثابتاً، إذ تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل، كما تمثل هذه النفقات ضرائب سالبة بعدما نفقات من قبل الحكومة إلى الأفراد بدلاً من المدفوعات من قبل الأفراد إلى الحكومة وتعد النفقات التحويلية ذات أهمية إذ أنها تؤثر في كل من دخل الأفراد وسلوكهم للاستهلاك والإدخار[1].

النفقات التحويلية هي صرف الأموال العامة على الإعانات الإجتماعية والدعم الحكومي والضمان الإجتماعي والبطالة... إلخ، هذا النوع من النفقات لا يزيد في الناتج الوطني لأنه يهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين ودعم الفقراء من أبناء المجتمع[2].

النفقات التحويلية هي المدفوعات التي تقوم بها الدولة دون الحصول على مقابل مباشر من السلع أو الخدمات، وتهدف إلى إعادة توزيع الدخل لتحقيق العدالة الإجتماعية ودعم الفئات المحتاجة. تتضمن هذه النفقات الإعانات الإجتماعية، ومعاشات التقاعد، والمساعدات المالية للأسر ذات الدخل المحدود.

النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من أصحاب الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول المنخفضة، فهذه النفقة تقوم بنقل القدرة الشرائية من فئة لأخرى، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية لبعض الأفراد، فهي لا تشترط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات وبالتالي

[1] عدي سالم علي الطائي، **الإتجاهات العامة للنفقات التحويلية لبلدان عربية مختارة**، مجلة بحوث مستقبلية العدد 15، كلية الحدباء، العراق، 2006، ص 122.

[2] زواش زهير، **محاضرات في المالية العامة**، جامعة عبد الحميد مهري، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2019، ص 16.

فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر كالإعانات والمساعدات الإقتصادية والإجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشاريع، ومساهمة الدولة في التأمينات الإجتماعية والمعاشات، وهي ما تسمى بتدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل[1].

النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي تنفقها الدولة دون الحصول على مقابل، فهي تمثل تحويلا للموارد بواسطة الدولة من بعض الفئات الإجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، وأمثلة هذا النوع من النفقات الأموال التي تقوم الدولة بصرفها على الضمان الإجتماعي ودعم البطالة...إلخ، أو الإعانات الإقتصادية لبعض المنتجات أو المؤسسات، فنلاحظ أن هذا النوع من النفقات هي عبارة عن تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى فئة أخرى في المجتمع ولا يوجد مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني بل يؤدي إلى إعادة توزيعه، فلا ينجم عليها حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات أو رؤوس الأموال بل تؤدي إلى تحويل جزء من دخل الطبقة الغنية إلى الطبقة ذات الدخول المحدودة[2].

2- خصائص النفقات التحويلية:

أ- لا تُحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

عند حساب الناتج المحلي الإجمالي، لا يشمل الإنفاق الحكومي النفقات التحويلية مثل مدفوعات الضمان الإجتماعي، والرعاية الطبية، والتأمين ضد البطالة، وبرامج الرعاية الإجتماعية، والإعانات، ولأن هذه المدفوعات ليست مدفوعات مقابل سلع أو خدمات، فإنها لا تُمثل شكلاً من أشكال الطلب النهائي، المعروف أيضًا باسم الناتج المحلي الإجمالي[3].

ب-عدم الحصول على مقابل مباشر:

لأن النفقات التحويلية هي دفع أموال أحادي الإتجاه لا يتم مقابله تبادل أي سلع أو خدمات.

ت-إعادة توزيع الدخل:

تشير النفقات التحويلية عادةً إلى الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية والولائية والفيدرالية لإعادة توزيع الأموال على المحتاجين.

[1] رياش مبروك، **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق**، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2016، صفحة 67.

[2] محمد حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص 121- 120.

[3] https://www.stlouisfed.org/open-vault/2019/march/what-is-gdp-why-important

ث-تشمل أنواع متعددة من الدعم:

في الولايات المتحدة، يعد الضمان الإجتماعي والتأمين ضد البطالة من الأنواع الشائعة لمدفوعات التحويل.

ج-تُمَوَّل من الإيرادات العامة:

تمول النفقات التحويلية من الإيرادات الحكومية مثل الضرائب

5 – لا تؤدي إلى إنتاج مباشر:

النفقات التحويلية لا تنتج سلعا أو خدمات مباشرة، لكنها تؤثر على الإقتصاد من خلال زيادة الدخل المتاح[1].

المطلب الثاني: أنواع النفقات التحويلية.

تختلف النفقات فيما إذا كانت داخلية أو دولية[2]:

أولا: النفقات التحويلية الداخلية

وهي المبالغ النقدية التي تدرجها الدولة في موازنتها العامة وتوجه لأغراض معينة، ويمكن تقسيمها إلى:

1-النفقات التحويلية الإجتماعية:

وتتمثل في المبالغ التي تدفع بقصد تحقيق أهداف الدولة الإجتماعية وخاصة حالة تحسين المستوى الإجتماعي وتحقيق قدر معين من التوازن بين الشرائح الإجتماعية المختلفة، وأبرز ما تقوم به الدولة لتحقيق هذا الهدف هو الإنفاق على الضمان الإجتماعي الذي هو نوع من النفقات التحويلية وليس نفقات على شراء السلع والخدمات وذلك لأنه لا يدفع لقاء سلعة أو خدمة حالياً، وينبثق عن الضمان الإجتماعي نظامان:

- نظام التأمينات الإجتماعية.
- نظام المساعدات العامة أو الإجتماعية

[1] https://www.congress.gov/116/bills/hr748/BILLS-116hr748enr.pdf

[2] عدي سالم علي الطائي، المرجع السابق، ص 123-124.

1-1- نظام التأمينات الإجتماعية:

وهي وسيلة إلزامية تعتمد عليها الدولة لتحقيق الضمان الإجتماعي في مواجهة المخاطر الإجتماعية والإقتصادية التي ينص عليها قانون التأمين الإجتماعي على تأمين الأفراد في مواجهتها من جهة، وأهداف السياسة الإقتصادية من جهة أخرى، وتغطي الدولة من خلال هذا النظام عددًا من المخاطر أهمها:

أ- التقاعد:

هو مكافأة مؤجلة عن خدمات ماضية وبعد إستمرار الراتب بعد تخفيفه، أو هو المبلغ الذي يستمر دفعه بصفة منتظمة (عادة شهريًا) إلى الموظف بعد تركه إلخدمة، أو إلى أسرته بعد وفاته على وفق الشروط القانونية

ب-تعويضات البطالة:

وتشكل المبالغ التي تدفع للعاطلين عن العمل وعلى الرغم من أن هذه التعويضات تقلل بقاء الأفراد العاطلين في البحث عن وظيفة ذلك لأنه يحصل الفرد على وظيفة غير جيدة, ويجب أن لا نستنتج بالضرورة أن هذه السياسة سياسة غير جيدة، أن هذه التعويضات قد حققت هدفها الأساس في تأكيد حالة عسر تخفيض الدخل التي يواجهها العاطل.

ح-التأمين الإجتماعي ضد المرض:

ويضمن هذا التأمين تقديم إلخدمات العلاجية للمستفيدين منه عند تعرضهم لأمراض ليس لها علاقة بعملهم أو وظائفهم، ويعد هذا التأمين من أهم ركائز الضمان الإجتماعي.

1-2- نظام المساعدات العامة أو الإجتماعية:

ويراد به معالجة مشكلة الفقر بين طبقة من المواطنين إنقطعت موارد دخلهم بحيث لم يستطيعوا إعالة أنفسهم، ويتعين على الدولة في هذه الحالة تقديم المساعدة والعون لهم، إذ تقوم الحكومة بتقديم هذه المساعدات إلى الذين يكونون عاجزين عن تحصيل الدخل بسبب العوق الدائم أو الشيخوخة أو المرض، أو فقدان البصر، فضلاً عن الأسر التي ليس لها أب بسبب الوفاة أو الطلاق أو العجز أو التخلي

أ- إعانات اجتماعية أخرى:

فضلاً عن الإنفاق على الضمان الإجتماعي هناك أشكال أخرى لنفقات التحويلية الإجتماعية تتضمن:

ب- إعانات الأغذية:

تعد إعانات الأغذية المقدمة في الكثير من البلدان ذات أهمية كبيرة من الناحية السياسية والإجتماعية، إذ تنفق الحكومات جزءاً كبيراً من دخلها في الغذاء، وهناك أشكال مختلفة لهذه الإعانات منها: دعم أسعار الأغذية بشكل عام، أو الحصص الغذائية، أو القائمة الغذائية، سياسة توزيع الأغذية.

ت- دعم الإسكان:

تقدم الحكومة هذا الشكل من الدعم على شكل مساعدة لإنشاء إسكان عام من خلال إنشاء مشاريع إسكان كبيرة شكلها وتمويلها الحكومة، كما يمكن الحكومة أن تقدم مساعدة السكن في شكل إعانات بدل إيجار أو أموال لتشييد مساكن للعوائل منخفضة الدخل، أو تقديم أراضي مجاناً أو بأسعار رمزية أو تقديم دعم مالي مباشر وتوفير إسكان بأسعار فائدة منخفضة، وأحياناً أخرى بدون فائدة.

ث- دعم الصحة والتعليم:

توزع هذه إلخدمات على المستفيدين منها بالمجان أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها، فبالنسبة للتعليم يمكن للحكومة أن تنظم التعليم الأساسي مجانياً أو تفتح زمالات دراسية مجانية للطلبة ذوات الدخل المنخفض، أما بالنسبة للصحة فإن الدولة تعمل على توفير الصحة الأولية في المجتمع بتكاليف قليلة[1].

2- النفقات التحويلية الإقتصادية:

يكون الدافع الرئيس لتكبد الدولة هذه النفقات هو تحقيق غايات إقتصادية تفرضها المصلحة العامة، وتمنح الحكومة هذا النوع من النفقات إما إلى المستهلكين أو إلى المنتجين؛ إذ تعمل هذه الإعانات على:

- السماح للمستهلكين بشراء سلع وخدمات بأسعار أدنى من تلك المعروفة في السوق.
- رفع دخول المنتجين بأكثر من تلك التي سيتم الحصول عليها من دون هذا التدخل.

وتتخذ هذه النفقات أشكالاً متعددة منها:

[1] عدي سالم علي الطائي، المرجع السابق، ص 125.

أ- دعم الأسعار:

تعد هذه الآلية موجهة لحماية المستهلكين والمنتجين، فقد تدفع الدولة مبالغ إلى بعض المنتجين عندما تقوم بتحديد أسعار منتجاتهم بأقل من كلفة الإنتاج، ويظهر ذلك في المنتجات الضرورية لأفراد المجتمع كالخبز مثلاً، أو تحدد الدولة سعره دون التكلفة، فيمكن للمستهلكين من الحصول عليه دون تحمل كلفة مادية كبيرة

ب-دعم الأسعار الزراعية:

تقوم الدولة بدعم قطاعها الزراعي بهدف تأمين الغذاء، وتوفيرها داخل السوق المحلي، وتحسين دخول المزارعين، وهناك أساليب متعددة لدعم الأسعار الزراعية أبرزها: دعم أسعار الناتج النهائي لها، دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي.

3- النفقات التحويلية المالية

وهي تلك النفقات الموجهة إلى تسديد القروض العامة وفوائد الدين العام واستهلاكه، فهذه النفقات عبارة عن مبالغ مالية تخرج من الذمة المالية الدولة من أجل خدمة الدين العام واستهلاكه، ويمكن القول أن هذا النوع من النفقات يخص نشاط معين تقوم به الدولة وهو النشاط المالي، فالدولة عندما تكون بحاجة إلى موارد مالية لتغطية نفقاتها تلجأ إلى القروض العامة، فهي ملزمة بتسديد القرض وفوائده[1].

ثانيا: النفقات التحويلية الدولية

وهي الإعانات التي تدفعها دولة معينة إلى أخرى، أي أن الدولة الأولى تقوم بدفع هذه الإعانات، إذا وجد لديها فائض إلى دولة أخرى بسبب مشاركة لها في الإتجاه، السياسي وكذلك القروض التي تقدمها الدول إلى دول صديقة لتمكينها من تنمية إقتصاداتها أو القيام بمهمة تحقق صالح مشترك، وكذلك ما تنفقه الحكومة من أجل تنشيط حركة التبادل التجاري في العالم إلخارجي[2].

خلاصة القول أن هذا التقسيم يعطي حرية كبيرة في تقسيم النفقات الحكومية كما يعطي للدولة مرونة كبيرة في تقسيم النفقات الحكومية من جهة وتحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة من جهة وتحديد أوجه الإنفاق العام بدقة تامة من جهة أخرى ومن جهة ثالثة يمكن السلطة من تتبع تطورات النفقات الحكومية على

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**، دراسة مقارنة الجزائر- تونس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 45.
[2] عدي سالم علي الطائي، المرجع السابق، ص 126-127.

وظائف الدولة ويسهل عملية المقارنة بين وظائف الدولة المختلفة مع مثيلاتها من الدول الأخرى كما يفتقر هذا التقسيم إلى عدم تجانس وظيفة كل نفقة إضافة إلى وجود نفقات ليس لها طابع وظيفي محدد أو قد يكون لها طابع لأكثر من وظيفة مما يصعب عملية توزيع المنافع ومعرفة الوظائف.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في النفقات التحويلية

1- المتغيرات التي تحكم النفقات التحويلية

تجدر الإشارة إلى أن النفقات التحويلية تحكمها مجموعة من الإعتبارات، وقد يكون مصدر هذه الإعتبارات خارجيا وبالتالي يكون خارج سيطرة الدولة، وقد يكون مصدر هذه الإعتبارات داخليا يتعلق بالفلسفة الإقتصادية التي تتبناها، وتختلف من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر في الدولة نفسها تماشيا مع الوضع الإقتصادي التي تتعرض له تلك الدولة، وسيتم تناول أساسين للنفقات التحويلية وهي:

1-1- الأوضاع المالية للموازنات:

تعدّ الموازنة انعكاسا لدور الدول في النشاط الإقتصادي، إذ أصبحت الموازنة تتأثر بالإقتصاد وتؤثر به من حيث كونها أداة مهمة في التحكم بعمليات الإنفاق أو في مصادر الإيرادات، ومن هذا المنطلق تركت سياسة الحكومة بسبب التعامل مع النفقات والإيرادات أثرا واضحا في النفقات التحويلية وفي الوقت نفسه تركت أثرا في الوضع المالي للموازنة أيضا.

إشتملت أحد الدراسات على عينة من البلدأن النفطية وهي (عمان، الكويت، البحرين، العراق), وبلدأن غير نفطية وهي (الأردن، اليمن، مصر، تونس، المغرب)، وتتحكم الإيرادات النفطية في البلدأن النفطية بالأوضاع المالية للموازنات، أما البلدأن الغير نفطية فهناك عوامل أخرى تترك أثرا واضحا في الوضع المالي للموازنة[1]

1-2- العوامل الديمغرافية:

في ظل تطورات القرن العشرين أصبحت الدول تواجه تحديات جديدة في الوقت نفسه الذي تواجه فيه تطورات ديمغرافية هائلة، فهجرة السكأن من الريف إلى المدن والمراكز الصناعية أدت إلى زيادة النفقات المخصصة للتعليم والصحة والنقل والمواصلات والماء والكهرباء...إلخ بسبب أن حاجة سكأن المدن أكبر من حاجة سكأن الريف، كما أن عملية التوسع في التعليم قد عزز الوعي الإجتماعي فأصبح المواطنون يطالبون

[1] عدي سالم علي الطائي، المرجع السابق، ص 136-139.

الدولة بأداء وظائف لم تعرفها من قبل مثل (التأمين ضد البطالة والمرض والعجز) وغيرها من الأسباب التي تحول دون ممارسة الفرد للعمل، مما يترتب على الدولة زيادة النفقات العامة خاصة التحويلية لتلبية هذه المتطلبات كذلك.

فأن التغيرات في معدل النمو للسكأن من شأنه أن يولد تغيرات في توزيع العمر، فازدياد عدد الأطفال إلى مجموع السكأن ينعكس في زيادة الإنفاق على التعليم، وهكذا يُوضع عبئ رئيس على تحويلات الحكومة، كما أن الدولة ستتحمل أعباء مالية بعد أربعين أو خمسين سنة تكون متعلقة بتقديم الدعم للمسنين، ومنها الضمأن الإجتماعي وضمأن الدخل، إذ تعمل الحكومة على تقديم معاشات تقاعدية والتي تتعلق بالسن، أو تقوم بتقديم خدمات صحية أو تأمين طبي لكبار السن.

2- الإتجاه العام للنفقات التحويلية (برامج الدعم)

أولت الأدبيات الإقتصادية والمالية إهتماما خاصا في تقدير ظاهرة النمو المطرد في الإنفاق العام وهذا النمو كأن ظاهرة عامة شملت كافة دول العالم مما إقتضى وجود نظرية تشرحها بعيدا عن إلخصوصيات التي تميز كل دولة على حدة.

وهناك محاولتأن قامتا لتوفير بعض الأطر العامة حول المساهمة النسبية التي يقدمها القطاع العام للاقتصاد وهاتأن المحاولتأن هما:

قانون فاكنز والأثر الإزاحي الذي طوره كل من بيكوك و وايزمان.

قانون فاكنز يرجع إلى الإقتصادي أدولف فاكنز ويشير إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى التطور الإقتصادي وحجم الإنفاق، أما على وفق نظرية الأثر الإزاحي التي قدمها بيكوك و وايزمأن فأن الإنفاق الحكومي ينموا بمعدلات غير متزنة وهذا الإرتفاع يتزامن مع فترات الحروب والإعداد لها أو فترات الاضطرابات الإجتماعية.

وفي ظل الفلسفة الحديثة أصبح من مهام الدول القيام بتقديم خدمات إجتماعية جديدة مثل الإعانات الإجتماعية والرواتب التقاعدية، كما بدأت تتوسع في إلخدمات الإجتماعية التي تقوم بها، فتوسعت في خدمات التعليم والصحة والتوفير الإجتماعي فضلا عن دعم وتوزيع إنتاجها من إعطاء المنتجين الإعانات المطلوبة للمحافظة على مستوى الانتاجية والقدرة التنافسية للإقتصاد، وكذلك دعم المستهلكين للمحافظة على قدرتهم الشرائية ورفاهيتهم الإقتصادية بتقديم خدمات وسلع عينة لذوي الدخول المحدودة ولمواجهة البطالة

والزيادة في نفقات الدولة على إلخدمات السابقة زاد بشكل كبير جدا خاصة بعد الحرب العالمية ثانية والتي احدثت تحولا في مجال إلخدمات المقدمة وحجمها وبالتالي أحدثت طفرة في الدراسات التي تهدف إلى تحليل تلك التطورات وتفسير نتائجها[1].

وفي المقابل أظهرت الدعوة نحول التحول إلى القطاع إلخاص وهو جزء من السياسة المالية الحديثة، أظهرت ضرورة تقليص الدور الإقتصادي للدولة، ومن ثم تقليص الإنفاق الحكومي خاصة في الجوانب الإجتماعية بحجة أن تدخل الدولة لم يسهم في حل مشاكلها وهذا يعني بالنتيجة تخفيض النفقات التحويلية.

ثالثا: دور مدفوعات الفائدة في النفقات التحويلية

أن أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات التحويلية هي زيادة مدفوعات الفائدة على القروض، أن زيادة حجم العجز يكون سببا أساسيا في تزايد حجم المديونية وبالتالي يؤدي إلى تعاظم أعباء خدمتها، وهو ما يزيد من حجم النفقات التحويلية.

فهناك بلدأن نفطية وغير نفطية، فالإيرادات النفطية تغطي جزءاً كبيراً من نفقات الدول النفطية، وهو ما يخفض من حجم عجز الموازنة فيها الأمر الذي انعكس على إنخفاض مستويات مديونيتها ومن ثم مدفوعات الفائدة عليها، والعكس بالنسبة للبلدأن غير النفطية فهي تتميز بإرتفاع مديونيتها، نتيجة إرتفاع حجم العجز فيها، مما يترتب عليه إرتفاع في مدفوعات الفائدة وهذا ما يزيد من نفقاتها التحويلية[2].

المطلب الرابع: أهمية النفقات التحويلية

للنفقات التحويلية اهميات عدة نذكر منها:

- النفقات التحويلية لها دور مهم في النشاط الإقتصادي للدولة بعدِّها أداة من أدوات السياسة المالية تستهدف الدولة من خلالها تحقيق أهداف مختلفة وعليه فأن إرتفاع أو إنخفاض مثل هذه النفقات ينبع غالبا من فلسفة الدولة الإقتصادية[3].
- أصبحت النفقات التحويلية تشكل جزءاً كبيراً من النفقات العامة في الدول وخاصة في النامية منها لأن الناتج القومي يزداد بزيادة نسبة النفقات التحويلية أكثر من النفقات الحقيقية في الموازنة وخاصة على المدى البعيد.

[1] عدي سالم علي الطائي، المرجع السابق، ص 144.
[2] نفس المرجع، ص 145-147.
[3] نفس المرجع ، ص 127.

- تحتل النفقات التحويلية أهمية من حيث استخدامها في معالجة الحالة الإقتصادية للدول وتحقيق التوازن الإقتصادي العام، بسبب مرونتها العالية بعكس النفقات الحقيقية ذات المرونة الأقل.
- تقدم هذه النفقات وسيلة فعالة لتوفير الدعم المادي المباشر للأسر التي تعاني من الفقر، مما يساعد في تحسين مستويات المعيشة.
- عندما يتم إنفاق هذه التحويلات من قبل المستفيدين، فإنها تعزز النشاط الإقتصادي المحلي من خلال زيادة الإستهلاك.
- يمكن أن تسهم النفقات التحويلية في تحسين جودة الحياة عبر دعم التعليم، الصحة، والإسكان، مما يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة[1].

المطلب إلخامس: آثار النفقات التحويلية

1- على الناتج القومي من خلال الطلب الفعلي:

أن حجم الدخل القومي يتوقف على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على حجم الطلب الفعلي، أي حجم الإنفاق الكلي على السلع الإستهلاكية والإستثمارية، لأن النفقات العامة أصبحت تشكل جزءاً مهماً من الطلب الفعلي، فالنفقات التحويلية تتوقف آثارها في الطلب الفعلي ومن ثم في الدخل والإنتاج القومي على كيفية تصرف المستفيدين منها، أي على مدى تسربها في دورة الدخل القومي، فالمستفيد من النفقة التحويلية، كنفقة التعليم، قد ينفق ما وفره من دعم الدولة له في فرصة التعليم على الإنتاج أو الإستهلاك أو يدخرها، ويختلف أثر هذه النفقة في الإنتاج حسب طريقته في الإنفاق أو الإدخار.

وعلى ذلك فأن سياسة الإنفاق يجب أن تتحدد في ضوء مستوى الطلب الفعلي، ومستوى النشاط الإقتصادي ومرونة الجهاز الإنتاجي، وكقاعدة عامة تؤدي زيادة الطلب الفعلي الناتج من زيادة الإنفاق العام إلى زيادة حجم الإنتاج وذلك بشرط أن يكون مستوى النشاط الإقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل وأن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة التي تسمح بتنقل عناصر الإنتاج بين النشاطات الإقتصادية المختلفة.

2- على إعادة توزيع الدخل:

النفقات العامة في مجموعها لا تحدث الآثار نفسها في إعادة توزيع الدخل القومي، والنفقات التحويلية تؤدي عادة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بطريق مباشر.

[1] محمد خير العكام، **المالية العامة**، جامعة دمشق، كلية الحقوق، سوريا، 2018، ص 9.

3- على مستوى الاسعار:

الأسعار قد لا تتحدد نتيجة العرض والطلب فقط، وإنما بتدخل مباشر أو غير مباشر من الدولة، وتدخل الدولة يكون بالتأثير في العوامل المحددة للأسعار، أي بالتأثير في العرض والطلب، إما بتأثير مباشر في هذا المستوى كأن تعمد الدولة مثلاً إلى تثبيت أسعار بعض السلع التي تعتبرها ضرورية لعامة الشعب، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق دعم الدولة لأثمأن هذه السلع وتحملها كل زيادة تطرأ عليها، وإما بتأثير غير مباشر عبر دعم صناعة معينة أو تقديم إعانات لها بمساعدتها على البقاء والتطور أو لضمأن نسبة من الأرباح لها[1].

4- على الإستهلاك:

تؤثر النفقات التحويلية على الإستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الإستهلاك الحكومي العام أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور تخصص نسبة كبيرة منه لإشباع الحاجات الإستهلاكية للأفراد من سلع وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج ومن ثم الإنتاج الكلي، وبالتالي زيادة دخول الأفراد الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإستهلاك من خلال أثر المضاعف[2].

5- على العمالة:

إهتمت النظرية الكينزية بموضوع البطالة وأسبابها، فانتقد الفكر التقليدي القائم على أن العرض هو الذي يخلق الطلب، وأن علاج البطالة لا يأتي إلا بمضاعفة الإنتاج إلخاص، داعياً إلى التركيز على زيادة الإنفاق الحكومي الكفيل حسب رأيه بزيادة الإنفاق الكلي ودفع المنتجين إلى التفاؤل في توقعاتهم، وهذا ما ينعكس إيجاباً في مواجهة إنخفاض الطلب وانتشار البطالة، فيؤدي إلى زيادة الطلب، ومن ثم زيادة الإنتاج الذي يرفع من نسبة التشغيل، فيحد من ظاهرة البطالة[3].

[1] محمد خير العكام، المرجع السابق، ص 38-39.
[2] محمد هاني، **أثر التوسع في نفقات التجهيز على الدورات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة القرطاس للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد 02، العدد02، الجزائر، 2022، ص 36.
[3] محمد خير العكام، المرجع السابق، ص 32.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الإستهلاك الفردي

المطلب الأول: تعريف الإستهلاك الفردي وخصائصه

أولا: التعريف

ينقسم الإستهلاك من حيث الجهة المستهلكة إلى استهلاك فردي (وهو المقصود من بحثنا)، واستهلاك جماعي والذي يمثل مجموع ما يستهلكه كل أفراد المجتمع (الإستهلاك الوطني)

يعرف الإستهلاك الفردي على أنه:

"هو استخدام أفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال ويطلق عليه في بعض الاحيأن الإستهلاك إلخاص أو استهلاك القطاع العائلي".

كما يعني الإستهلاك الفردي حيازة الأفراد للسلع واستخدام إلخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال وبناء عليه فأن مجرد انتقال السلعة من القطاع العائلي هو عملية استهلاكية"[1].

ويعرف أيضا:

"هو عملية تتضمن شراء أو استخدام السلع والخدمات بهدف تلبية احتياجات الفرد"

أما سلوك الفرد المستهلك فهو ينصرف إلى:

"نشاطات الفرد أثناء الاختيار والشراء للسلع والخدمات من أجل إشباع رغباته"

أو هو:

"الأفعال والخطوات والعلاقات التي يسلكها الفرد للحصول على السلع والخدمات واستهلاكها"[2].

1- ترشيد الإستهلاك الفردي:

يعرف السلوك الرشيد للمستهلك في الإقتصاد الوضعي بشكل مختصر أنه:

[1] نصر ضو، **الإستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له**، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013، ص 315.
[2] عابد صونية ، **ترشيد الإستهلاك الفردي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وأثره في التنمية المستدامة**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2024، ص 6-7.

"السعي لتحقيق أقصى إشباع ممكن"، وهذا يعني توزيع أمثلي لموارده المالية على مختلف إحتياجاته بحيث يلبي بها حدود قصوى من الإشباع والمنافع، مما يجعل السلوك الإستهلاكي للفرد في الإقتصاد الوضعي محصورا في ضابطين أساسيين هما: (المنفعة والقدرة المادية)، بغض النظر عن مقدار هذا الإشباع ونوعه وأثره على الفرد والمجتمع والبيئة.

واعتماد هذا السلوك الإستهلاكي منبثق من مبادئ النظام الرأسمالي، وأسسه القائمة على الحرية والفردية والمصلحة الشخصية، وهو ما يجعل البحث عن الكميات المثلوية من السلع الإستهلاكية لتعظيم المنفعة عبارة عن دالة رياضية تقنية، تخلوا من الأبعاد الإجتماعية والدينية والروحية للمستهلك، فتجعل من منفعته دالة في كميات السلع المستهلكة وفقط، وهو ما يفسر نزعة الإستزادة وعدم التشبع للمستهلك، فنجهده يسعى دائما لإقتناء أكبر الكميات من السلع بغض النظر عن احتياجاته الحقيقية، أو أثر ذلك على محيطه الإجتماعي والبيئي.

وفي رأي الباحثة أن ترشيد الإستهلاك الفردي هو الإستخدام الأمثل للسلع والخدمات في حدود الإمكانات المالية للفرد وبما يتماشى مع ظروف المجتمع، فيحقق بذلك الفرد المنفعة الحقيقية.

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص أهم محددات ترشيد الإستهلاك الفردي وهي:

- مشروعية كل من الحاجة ووسائل إشباع الحاجة.
- تعظيم المنفعة للفرد مرتبط بمصلحة الجماعة.
- تعظيم المنفعة للفرد مرتبط بإمكانياته المادية مع مراعاة حقوق المجتمع.
- البعد الزمني لتعظيم المنفعة حيث يحقق الفرد منفعة في الحاضر والمستقبل[1].

ثانيا: خصائص الإستهلاك الفردي

- يتغير نمط الإستهلاك الفردي مع الزمن بسبب التقدم التكنولوجي والتغيرات الثقافية والإجتماعية.
- يتأثر الإستهلاك الفردي بعوامل مثل الأسعار، الدخل، الإعلانات، والظروف الإقتصادية.
- كل قرار إستهلاكي لفرد معين ينطوي على تكلفة وفرصة بديلة، حيث يختار الفرد سلعة أو خدمة على حساب أخرى.
- يرتبط الإستهلاك الفردي بالمحدودية النسبية للموارد، مما يستدعي إتخاذ قرارات إقتصادية مدروسة.
- يهدف الإستهلاك الفردي إلى تحقيق إشباع لحاجات الإنسأن الأساسية والثانوية.

[1] عابد صونية، المرجع السابق، ص 08.

- يختلف الإستهلاك من فرد لآخر حسب الدخل، الثقافة، والتفضيلات الشخصية.

المطلب الثاني: مميزات الإستهلاك الفردي في الإقتصاد المعاصر

ما نلاحظه في الإقتصاد المعاصر، ومع الإنفتاح على المجتمع والعالم ككل، بفعل العولمة وسهولة الإتصالات، نجد الفرد المستهلك في طلبه على السلع والخدمات الإستهلاكية قد تأثر بشكل كبير وخرج عن إطاره العقلاني الرشيد والمتمثل في إشباع الحاجة وتحقيق المنفعة بهدف الإستمرارية وتعمير الأرض إلى سلوكات غريبة وغير رشيدة كأن لها بليغ الأثر على ميزانية الأسرة من جهة واقتصاديات الدولة من جهة أخرى[1].

[1] د. عابد صونية ، **ترشيد الإستهلاك الفردي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وأثره في التنمية المستدامة** ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2024، ص 09.

ومن أهم المظاهر السلبية التي يتصف بها سلوك المستهلك في الإقتصاد المعاصر، نلخصها في الشكل

الشكل رقم 1: سمات الاستهلاك الفردي في الاقتصاد المعاصر

التالي:

1- التبذير والإسراف:

للأسف الشديد لعل أهم ما يميز الإستهلاك المعاصر هو إرتباط صفة التبذير والإسراف به، خاصة في منتجات الطاقة والمواد الغذائية، وهذه الصفة لم تعد تقتصر فقط على الطبقات الغنية بل حتى المتوسطة والفقيرة منها، نتيجة قلة الوعي منهم واللامبالاة.

2- التقليد والمحاكاة ومسايرة المجموعة:

لم يعد الفرد يتأثر في سلوكه الإستهلاكي بمحيطه الضيق من الأسرة والأقارب والجيرأن والوسط الذي يعيش فيه، بل اتسعت دائرة المجموعة المرجعية لديه لتشمل العالم بأسره، بفعل سهولة التواصل الناتج عن التطورات التكنولوجية ووسائل التواصل الإجتماعي من جهة، وقلة الوعي من جهة أخرى، ولهذا الإنسياق والتقليد الأعمى، له عواقبه الوخيمة على الفرد والمجتمع فهو يخرج الفرد عن عادات مجتمعه وثقافته لينخرط في عادات المجتمعات الأخرى، كما يوقعه في أزمة المديونية والإنحراف عن الحياة السوية المستقرة، ولعل

خير مثال على ذلك، المظاهر الاحتفالية بأعياد الميلاد والهلوين التي باتت ظاهرة وبشكل مخزي في الدول الإسلامية، والتي يصاحبها تزايد الطلب على بعض المنتجات الإستهلاكية التي تقدس هذه الأحداث.

3- التفاخر والتباهي:

لا يخضع السلوك الإستهلاكي عند بعض الأفراد، إلى العقلانية والرشد الإقتصادي، فيتخذ منحنى الإنفاق لديهم سلوك منافي للقوانين العامة للطلب الإستهلاكي، ومن بين أسباب ذلك هو الطلب بغرض التفاخر والتباهي، أو ما يعرف بالإستهلاك المظهري ويمكن تعريفه بأنه "إقتناء كل ما هو ذو قيمة وشهرة بغض النظر عن أهميته ودون الحاجة الماسة إلى الإستهلاك في حد ذاته... لتحقيق مزيدا من الثقة في النفس، والحصول على مكانة اجتماعية وهيبة زائفة في المجتمع أو التميز، ويكون موضوعها عادة السلع والخدمات المترفة كالماركات العالمية والمشهورة من السيارات والأجهزة الذكية، والملابس، أو المجوهرات والتحف واللوحات الفنية، ... وهذا السلوك هو أحد الأسباب التي تفسر العلاقة الطردية لدالة الطلب كمتغير تابع في سعر السلعة[1].

4- التوسع في الاستدانة:

لعل أهم ما يميز السلوك الإستهلاكي في المجتمعات المعاصرة، العربية منها والغربية، هو الإعتماد المفرط على الإستدانة من أجل تغطية الإنفاق الإستهلاكي فبفعل سهولة الإقراض والتحفيزات المغرية التي تقدمها المؤسسات المالية، توسع الأفراد في الاستدانة، ليس فقط لتمويل الضروريات كشراء مسكن، أو لأغراض التعليم أو التداوي مثلا،بل تعداه لأمور ومسائل كمالية وحتى ترفيهية، كإقامة الحفلات والسفر للسياحة وشراء الكماليات من الأثاث والأجهزة الذكية...إلخ

5- قلة الإدخار:

ما يلاحظ أيضا في سلوك المستهلك المعاصر، ومع توافر العوامل السابق ذكرها، (التقليد والمحاكاة، والإستهلاك المظهري وسهولة الإقتراض)، له أثر كبير لإتجاه المستهلك إلى تفضيل الإستهلاك الحاضر على الإستهلاك المستقبلي، وهذا له انعكاسات وخيمة على إقتصاديات الدول، إذ يشكل إدخار قطاع العائلات جزء من مجموع الإدخار الوطني واللازم لتمويل الإحتياجات التمويلية للإستثمارات، وبقلة الإدخار تقل الإستثمارات تبعا[2].

[1] عابد صونية، المرجع السابق، ص 09.
[2] نفس المرجع، ص 10.

المطلب الثالث: أنواع الإستهلاك الفردي

يمثّل الإستهلاك الفردي أحد الركائز الأساسية في التحليل الاقتصادي، ويعكس الطريقة التي يُخصّص بها الفرد دخله لتلبية حاجاته المختلفة، سواء كانت ضرورية أو كمالية. ويتّخذ الإستهلاك الفردي أشكالاً متعددة يمكن تصنيفها وفق معايير متعدّدة:

1- الإستهلاك الضروري (الأساسي):

هو الإستهلاك الذي يلبّي الحاجات الأساسية والضرورية لاستمرار الحياة، مثل الغذاء، الملبس، والمسكن. يُعد هذا النوع من الإستهلاك غير مرن نسبيًا لأنه لا يتأثر كثيرًا بتغيرات الدخل أو الأسعار، وهو يشكّل الحصة الأكبر من إنفاق الأفراد ذوي الدخل المنخفض[1].

2- الإستهلاك الكمالي (الثانوي):

يتعلق بالحاجات غير الضرورية والتي تهدف إلى تحسين الرفاهية مثل السفر، السلع الترفيهية، المطاعم، والسلع الفاخرة. يميل هذا النوع من الإستهلاك إلى الزيادة كلما ارتفع مستوى دخل الفرد، ويتسم بمرونة عالية تجاه تغيرات الدخل[2].

3- الإستهلاك الجماعي (الإستهلاك العام غير المباشر):

رغم كونه غير مباشر للفرد، إلا أنه يدخل ضمن الإستهلاك الفردي باعتباره يُلبّي حاجاته من خلال خدمات جماعية توفّرها الدولة مثل التعليم، الصحة، الأمن، والنقل العمومي. ويتم تمويل هذا النوع من الإستهلاك عبر الإنفاق العام[3].

4- الإستهلاك المستقبلي (المؤجل):

يُعبّر عن تأجيل الإستهلاك الحالي لصالح الإستهلاك في المستقبل، ويتجلّى في شكل الإدخار والإستثمار في رأس المال البشري (كالتعليم والتكوين). ويُعدّ سلوكًا اقتصاديًا عقلانيًا يهدف إلى تعظيم المنفعة المستقبلية[4].

5- الإستهلاك الرمزي (الإستهلاك التمييزي):

[1] عبد المجيد قري، **الاقتصاد الجزئي**، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص. 143.
[2] محمد دويدي، **الاقتصاد العام**، دار صفاء للنشر، عمان، 2018، ص. 201.
[3] World Bank, **World Development Indicators**, 2023
[4] Samuelson, Paul A**., Economics**, McGraw-Hill, 2010, p. 91.

هو ذلك النوع من الإستهلاك الذي يهدف إلى إظهار المكانة الاجتماعية، ويُطلق عليه البعض "الإستهلاك التظاهري"، حيث يستهلك الفرد سلعا وخدمات غالية الثمن للتعبير عن انتمائه إلى طبقة اجتماعية معينة[1].

المطلب الرابع: محددات الإستهلاك الفردي

1- الدخل الفردي المتاح:

أن الدخل الفردي المتاح هو ذلك الذي يتحصل عليه الفرد مقابل العمل الذي يبذله، ويكون غالبا موجها لإقتناء أو استهلاك حاجات إما دائمة أو غير دائمة، فعندما تنفق العائلة أموالها في الإستهلاك، نقول أنها إستهلكت دخلها تحت قيد ميزانيتها، لأن هذه العائلة لا تستطيع استهلاك حاجات أكبر من دخلها إلا في حالة الإقتراض، والدخل العائلي هو أموال تتصرف فيها العائلة كما تشاء لأنها متاحة، لذا نطلق على هذا النوع من الدخل بالدخل الفردي المتاح، ونميز نوعين منه:

أ- **الدخل الدائم:** هو ذلك المبلغ المالي الذي تتقاضاه العائلة مقابل جهد فكري أو بدني مبذول في فترة زمنية محدودة، وطريقة استهلاك هذا الدخل تختلف من عائلة إلى أخرى حسب المستوى المعيشي لكل عائلة .

ب- **الدخل الإنتقالي:** هو تلك المبالغ المالية التي تتحصل عليها العائلة في وقت معين من الأرباح التي توزعها المؤسسة أو من المنح والعلاوات، فهناك بعض العائلات تستمر على وتيرة الإستهلاك نفسها رغم إرتفاع دخلها المتاح وتدخر أموالها الفائضة من أجل إستثمارها.

2- **توزيع الدخل:** لو أن جميع المستهلكين كأن لديهم الميل الحدي نفسه للإستهلاك، فأن إعادة التوزيع من شخص لآخر سوف تؤدي إلى نقص الإستهلاك لفرد ما بالقدر نفسه تماما كما يزيد به فرد آخر استهلاكه، ولكن لما كأن الميل الحدي للإستهلاك يختلف من شخص إلى آخر، فأن مدى هذا الإختلاف هو الذي يجعل من الممكن تغير الإستهلاك الفردي بحدوث مثل هذا التوزيع[2].

3- المستوى العام للأسعار:

يعتبر المستوى العام للأسعار عاملا من العوامل التي تؤثر على الإستهلاك الفردي

[1] Veblen, Thorstein, **The Theory of the Leisure Class**, Macmillan, 1899

[2] نصر ضو، المرجع السابق، ص 324-325.

- إذا كأن الإرتفاع أوالإنخفاض في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض أو إرتفاع متناسب في الدخل النقدي المتاح، ففي هذه الحالة يرى المستهلك أنه ليس في وضعية جيدة ولا سيئة، وبالتالي يحتفظ بمستوى إنفاقه الإستهلاكي.
- حالة عدم مصاحبة التغيرات في المستوى العام للأسعار بتغيرات تعويضية (متناسبة) في الدخل النقدي المتاح، يعني أن هناك تغيرات في الدخل الحقيقي المتاح والذي سيكون له أثر مباشر على السلوك الإستهلاكي للأفراد، فإرتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي المتاح، وبالتالي سوف يكون هناك نقص مطلق في استهلاك الفرد من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنالإنخفاض في الأسعار سيؤدي إلى إرتفاع في الدخل المتاح، مما يعني زيادة المقدار المطلق من الإستهلاك للأفراد.

وبصفة عامة فإننا نستطيع أن نقول أن المستوى العام للأسعار لن يؤثر في الإستهلاك الحقيقي إذا كأن هذا التغير في المستوى العام للأسعار قد ألغى أثره بتغيرات متناسبة في الدخل المتاح، أما فيما عدا ذلك فأن تغيرات المستوى العام للأسعار تؤثر في الإستهلاك الفردي.

4- سعر الفائدة:

يعتقد البعض أن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الإدخار، ومن ثم يكون نقص الإستهلاك، إلا أن هذا ليس صحيحاً بالضرورة فقد يؤدي رفع سعر الفائدة إلى تقليل الكمية الواجب إدخارها للحصول على عائد كلي ثابت، وهكذا فأن علاقة الإستهلاك الفردي بسعر الفائدة قد تكون موجبة وليست سالبة، كما أن تغيرات سعر الفائدة تؤثر بطريقة غير مباشرة، فإرتفاع سعر الفائدة مثلاً يؤدي إلى خفض الإستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى نقص الدخل ومن ثم نقص إستهلاك الفرد وادخاره.

5- المحيط الإجتماعي:

لم يعط التحليل الإقتصادي الكلاسيكي والكينزي أهمية للجوانب الإجتماعية والنفسية ومدى تأثيرهما على الإستهلاك الفردي، مما أدى إلى ظهور نظرية الدخل النسبي، وتصنف بأنها مدخل إقتصادي واجتماعي لتفسير السلوك الإستهلاكي للفرد، وتؤكد هذه النظرية بتركيزها على الدخل النسبي على طبيعة التقليد والمحاكاة المتعلقة بالإستهلاك، ومضمونه أن كل فرد يجري مقارنة بين مستوى استهلاكه واستهلاك الأفراد المرموقين اجتماعيا من جيرانه إما لثرائهم أو لعملهم...الخ، ونتيجة لذلك يشعر الفرد بالرضى والارتياح لمستوى إستهلاكه الحالي أو عكس ذلك.

6- الإشهار:

لقد أصبح الاشهار الإعلامي من أهم سمات العلاقات التجارية في النظم الإقتصادية الحرة إذ يستخدمه البائعون في إعطاء عملائهم ما يلزم من بيانات عن السلع التي ينتجونها وأسعار بيعها، والإشهار الإعلامي له أثر مهم، فقد يشجع الفرد على زيادة جهده للحصول على دخل أكبر يمكنّه من شراء السلع الجديدة المعلن عليها، كما قد يؤدي هذا الإشهار على التقليل من الإدخار، أو حتى إلى الإقتراض لتوفير الموارد اللازمة لشراء السلع المعلن عنها، وبالتالي تكون الزيادة في الإستهلاك الفردي.

7- الثروة:

"تعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الفرد أو الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة، فكثيرا ما نرى أفرادا أغنياء يملكون أموالا وعقارات ولكف ليس لديهم وظيفة، ولا يتقاضون راتبا شهريا، وهذا يعني أن الثروة أشمل بكثير من الدخل.

كما يؤدي إرتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد إلى زيادة ميلهم إلى الإنفاق على الإستهلاك نتيجة تحسن مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتهم على الإنفاق الإستهلاكي[1].

خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفقات التحويلية باعتبارها أداة إقتصادية تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهداف اجتماعية وإقتصادية، كما تم التطرق إلى مفاهيم عامة حول الإستهلاك الفردي كعنصر أساسي يعكس قدرة الأفراد على تلبية إحتياجاتهم اليومية.

[1] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ط، ص 120.

الفصل الثاني

إستخدام منهجية ARDLفي قياس أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي خلال الفترة2000-2023

تمهيد:

في هذا الفصل، سيتم التطرق إلى دراسة مسار تطور النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي في الجزائر، في المبحث الأول سيتم دراسة تطور النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي في الجزائر وتحليل المؤشرات المرتبطة بهما، أما المبحث الثاني سنتطرق لعمل دراسة قياسية لأثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي خلال الفترة 2000 – 2023، يهدف الفصل إلى تقديم فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين المتغيرين ودعم صياغة سياسات إقتصادية فعّالة..، مما سبق تم تقسيم الفصل الثاني إلى:

المبحث الاول: مسار تطور النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي في الجزائر.

المطلب الاول: وضعية الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2023).

المطلب الثاني: تطور النفقات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2023).

المطلب الثالث: تطور الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2023).

المبحث الثاني: قياس أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة(2000-2023).

المطلب الاول: نموذج الدراسة ودراسة الإستقرارية.

المطلب الثاني: تقدير النموذج.

المطلب الثالث: تشخيص النموذج.

المبحث الأول: مسار تطور النفقات التحويلية والإستهلاك الفردي في الجزائر

المطلب الأول: وضعية الإقتصاد الجزائري بين (2000 – 2023)

بالنظر إلى الرسم البياني المرفق الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة (2000 – 2023):

1- الفترة بين 2000 و2014: يظهر نمو تدريجي ومستقر في الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعًا بازدهار أسعار النفط والغازعالميًا.
2- الفترة بين 2014 و2016: يتضح وجود تباطؤ أو استقرار نسبي، متزامنًا معالإنخفاض الكبير في أسعار النفط بدءًا من منتصف عام 2014، مما أثر على الإقتصاد الجزائري.
3- الفترة بين 2017 و2019: تعافي تدريجي مع عودة نمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أبطأ مقارنة بالسنوات الأولى من العقد.
4- عام 2020: يظهر انخفاض ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة التأثير المزدوج لجائحة كوفيد-19 وانهيار أسعار النفط، مما أدى إلى ركود اقتصادي عالمي.
5- الفترة بين 2021 و2023: هناك إنتعاش واضح في الإقتصاد، يعكس تحسن أسعار النفط بعد أزمة 2020، إلى جانب جهود الحكومة لإعادة تنشيط الإقتصاد.

المطلب الثاني:تطور النفقات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

في الجدول التالي نعرض تقديرات النفقات التحويلية السنوية في الجزائر بالدينار الجزائري (مليارات دج)، استنادًا إلى بيانات رسمية وتقارير مالية:

السنة	النفقات التحويلية (مليار دينار جزائري)
2000	345
2001	570
2002	712
2003	970
2004	1130
2005	1246
2006	1580
2007	1842
2008	1950
2009	1210
2010	1206.3
2011	1934.7
2012	1850
2013	1820
2014	2100
2015	1800
2016	1950
2017	2300
2018	2720
2019	3000
2020	3300
2021	3900
2022	4115
2023	5263.3

المصدر: تقرير البنك الدولي الاقتصادي حول الجزائر (Algeria Economic Update)

يُبيّن الجدول اتّجاهًا عامًّا تصاعديًّا حادًّا في النفقات التحويلية على مدى السنوات (راجع الزيادة الكبرى بين 2010 و2011، ومن ثمّ في بداية العقد الحالي). فقد ارتفعت النفقات من نحو 1.3 تريليون دج عام 2010 إلى نحو 1.93 تريليون دج عام 2011، ثم واصلت الإرتفاع تدريجيًّا في الأعوام التالية. وتشهد السنوات الأخيرة تسارعًا إضافيًّا: وفقًا لتقديرات رسمية، بلغت النفقات التحويلية نحو 4.115 تريليون دج في 2022 و5.263 تريليون دج في 2023. ويلاحظ أن الإنفاق العام على التحويلات ارتفع بنحو 60% بين 2021 و2023، بما يعكس زيادة ملحوظة في الدعم والتحويلات الإجتماعية خلال تلك الفترة.

أبرز المراحل:

الصنف الأول 2000–2014:إرتفاع مستمر مدعومًا بأموال النفط، حيث إستفادت الدولة من إرتفاع عائدات المحروقات (والتي كانت عند مستوى قياسي حتى 2014) لتمويل دعم واسع النطاق وخفض الضرائب.

2015–2020: استقرار نسبي أو تراجع معتدل في الإنفاق بعد هبوط أسعار النفط العالمي بين 2014 و2020، ما ضيّق الهامش المالي وقلص الزيادة في التحويلات.

منذ 2021: قفزة حادة في النفقات، مدفوعة بإصلاحات اجتماعية وتوسيع الدعم العام (مثل رفع الأجور والمعاشات وتقديم إعانات نقدية جديدة)، حيث تشير المؤشرات إلى نمو الإنفاق بنحو 60% خلال عامين.

تفسير التغيرات والأسباب المحتملة:

- أسعار النفط: تحكم دخل الميزانية العامة (والذي يشكّل النفط 47–60% منه بين 2019 و2023)؛ فإرتفاع أسعار النفط في العقد الأول من الألفية مكّن الحكومة من زيادة الدعم والتحويلات الإجتماعية. بينما أدّت هبوط الأسعار في 2014–2015 إلى تباطؤ النمو في الإنفاق لاحقًا.
- الأزمات الإقتصادية: أدت الأزمات العالمية (2008–2009) وأزمة أسعار النفط (2014) إلى ضغوط مالية خفّضت قدرة الدولة على التوسع في النفقات. وبالمقابل، جاءت جائحة كورونا ودعم الإنتعاش الإقتصادي بعد 2020 مصاحبةً لزيادة كبيرة في التحويلات (على سبيل المثال، توفير إعانات مالية للمُعطّلين وتوسيع برامج الدعم).
- إصلاحات ومبادرات اجتماعية: منذ 2021 بدأت الحكومة توزيع دعم نقدي مباشر للأسر المحتاجة وإصلاح منظومة الدعم (مشروع "التعويضات النقدية" للمواد الأساسية)، إضافة إلى التوسع في برامج الدعم الغذائي. وبحسب المصادر الحكومية، خُصّصت في قانون المالية 2024 حوالي 745 مليار

دج لدعم أسعار المواد الغذائية (حليب، خبز، زيت، وغيرها). كما دخلت تدخلات جديدة مثل علاوة البطالة والمعاشات الموسّعة حيز التنفيذ، ما رفع الحصة النسبية للنفقات الإجتماعية إلى نحو 24% من الميزانية العامة في 2021.

- ضغوط اجتماعية وسياسية: تُعدُّ سياسات الدعم إحدى ركائز "الميثاق الإجتماعي" الجزائري؛ فبقيادة حكومية سابقة، وصلت نسبة الدعم إلى أرقام قياسية (24% من الموازنة العامة في 2021)، مما صعب تخفيفها رغم القيود المالية. وفي المقابل، يعاني الإقتصاد الجزائري ركودًا في الإنتاج النفطي، ما يحدّ من الموارد المتاحة للإنفاق في المستقبل.

تُظهر البيانات تطوّرًا تصاعديًّا لنفقات التحويلات منذ سنة 2000، مع زيادات ملحوظة في فترات إرتفاع أسعار النفط أو تبنّي سياسات اجتماعية توسّعية. وتعكس التغيرات في النفقات التحويلية تقاطع العوامل المالية (أسعار النفط، العجز/الفوائض)، الإقتصادية (الأزمات والكورونا)، والسياسية والإجتماعية (أولويات الدعم والإصلاحات). المصادر: البنك الدولي، التقارير الصحفية الرسمية.

المطلب الثالث: تطور الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

هذا الجدول رقم (2-1) يوضح تطور الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023، بناءً على بيانات الإنفاق الإستهلاكي النهائي للأسر (بالأسعار الجارية) ومعدل النمو السنوي للاستهلاك الفردي:

الجدول رقم (2-1) يوضح تطور الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2023

السنة	الإنفاق الإستهلاكي للأسر (مليار الدولار الأمريكي)	معدل النمو السنوي للاستهلاك الفردي (%)
2000	22,78	4,86
2001	24,82	2.40
2002	25,88	4,30
2003	28,83	4.60
2004	34,70	5.90
2005	36,93	4.60
2006	39,48	3.50
2007	45,80	5.90
2008	54,89	6.20
2009	55,13	6.90
2010	59,14	5.60
2011	66,32	5.40
2012	72,59	7.10
2013	79,10	6.10
2014	85,52	5.40
2015	74,71	3.90
2016	74,34	2.70
2017	79,86	2.30
2018	81,19	2.60
2019	82,80	2.60
2020	76,78	-4,80
2021	78,54	1.60
2022	85,09	3.50
2023	98,83	3.80

المصدر : https://www.macrotrends.net/global-metrics/countries/DZA/algeria/consumer-spending

الرسم البياني التالي يعرض تطور الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة (1993 – 2023) والذي يهمنا هي الفترة (2000 – 2023):

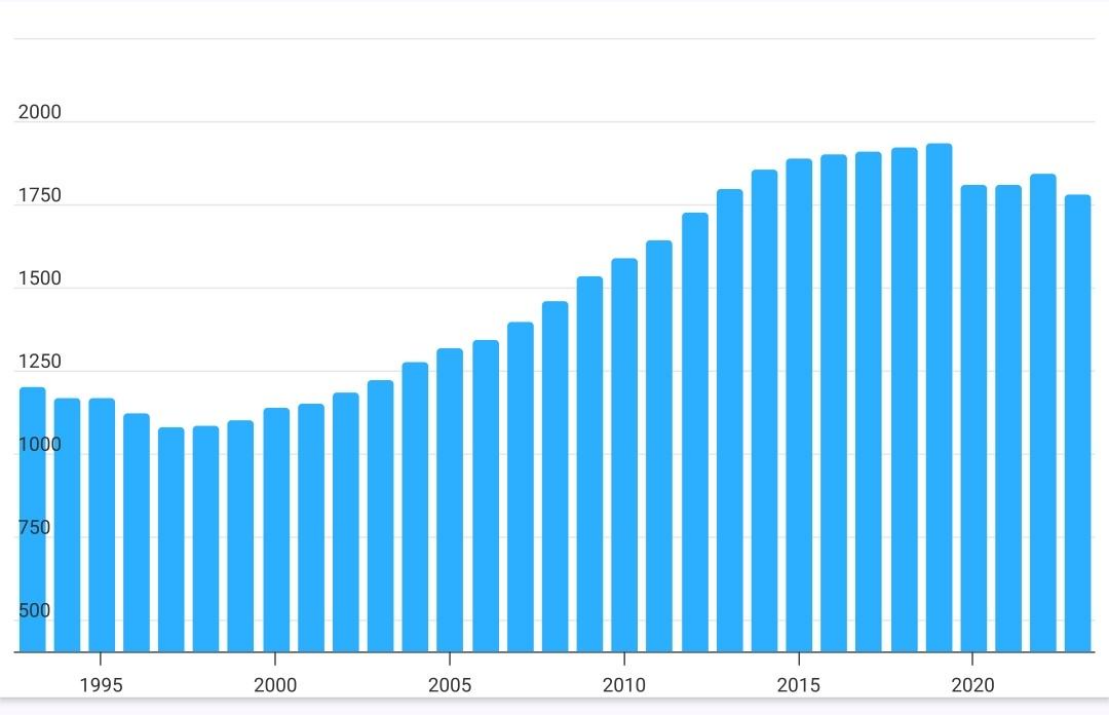

المصدر : MACROTRENDS

- في الفترة (2000 – 2005): هناك نمو تدريجي بسبب تحسن الإقتصاد وزيادة دخل النفط.
- أما في (2006 – 2014): يوجد نمو سريع بفضل إرتفاع أسعار النفط وزيادة الدعم الحكومي.
- (2015 – 2019): إستقرار مع تراجع بسيط نتيجة إنخفاض أسعار النفط.
- (2020 – 2023): تراجع في 2020 بسبب الجائحة، ثم تعافٍ تدريجي بحلول 2023.

يمكن الإستنتاج أن النفط والسياسات الحكومية هما المحركأن الرئيسيأن لتغير الإستهلاك الفردي.

المبحث الثاني: قياس أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة(2000-2023)

المطلب الاول: نموذج الدراسة ودراسة الإستقرارية.

أولا: نموذج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحليل البيانات السنوية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2023، وسوف نأخذ شكل اللوغاريتمات لمعدلات النمو لمتغيرات الدراسة، وقد تم تجميع البيانات من خلال التقارير السنوية والفصلية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

- لوغاريتم معدل نمو الإستهلاك الفردي (المتغير التابع): ونرمز له بالرمز (%) LOGTCP
- لوغاريتم معدل نمو النفقات التحويلية (المتغير المستقل) ونرمز له بالرمز (%) LOGTCE
- $\beta 0$, $\beta 1$ تمثل مرونات متغيرات النموذج محل الدراسة
- εt :حد الخطأ العشوائي

ثانيا: تحليل إستقرارية السلاسل الزمنية .

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة عندما يكون الوسط الحسابي والتباين و التباين المشترك لها لا يعتمد على الزمن، وهذا يعني أنها لا تحوي اتجاها صاعدا أو نازلاً خلال الزمن، ولا نستطيع تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يحتوي على متغير غير مستقر، وقد تنتج السلاسل الزمنية غير المستقرة إنحدارا زائفا، لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية قبل إستخدامها في تقدير أي نموذج، ويتم تحويل السلسلة غير المستقرة إلى سلسلة مستقرة عن طريق أخذ الفرق الأول لها، والفرق الثاني إلى أن يتم الوصول إلى سلسلة مستقرة. كما يتوجب تحديد عدد حدود الإبطاء في الإنحدار، ويتم إدراج فترات إبطاء كافية لإزالة أي ارتباط متسلسل في البواقي. واختيار فترة إبطاء طويلة تصبح التقديرات غير دقيقة. كما أن تضمين معلمات كثيرة سيستهلك الكثير من درجات الحرية إذا لم يكن حجم العينة كبيرا.

وفي هذه الدراسة نستخدم إختبار ديكي فوللر الموسع"ADF"، والذي يتم الحكم من خلاله على إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية المستعملة في الدراسة. حيث نجد أن النموذج الأول يمثل السلسلة التي تحتوي الحد الثابت وبدون اتجاه عام والنموذج الثاني هو السلسلة التي تتضمن الحد الثابت والإتجاه العام معا، إما النموذج الثالث فهو بدون اتجاه عام وبدون حد ثابت.إذا بينت لنا نتيجة الإختبار أن

السلسلة الزمنية غير مستقرة وتحوي جذر الوحدة، نقوم بتحويلها إلى سلسلة مستقرة بتطبيق مرشح الفروق الأولى[1]

-إختبار ديكي فوللر الموسع .ADF

يوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية لإختبار جذر الوحدة لإستقراري السلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى.

الجدول رقم (1): نتائج إختبار ديكي فوللر الموسع ADF للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى

نوع النموذج	1	2	3
القيمة المحسوبةLOGTCE (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	**-1.19** **(-3.08)** **0.64**	**-1.28** **(-3.75)** **0.85**	**0.19** **(1.96)** **0.73**
القيمة المحسوبةLOGTCP (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	**-1.33** **(-3.02)** **0.59**	**-2.05** **(-3.67)** 0.53	**-0.25** **(-1.96)** **0.2149**

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews12

من خلال جدول تطبيق إختبار ديكي – فوللر ADF لإختبار إستقراري السلاسل تبين نتائج إختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأصلية انها تحتوي على جذر وحدوي، باعتبار أن القيم المحسوبة أقل تماما للمتغيرLOGTCE من القيم الحرجة في النماذج الثلاث. وبذلك فهي غير مستقرة عند السلسلة الأصلية لجميع المتغيرات .

كما تبين نتائج إختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية الاصلية للمتغير LOGTCP أنها لا تحتوي على جذر وحدوي، حيث نجد أن القيم المطلقة الإحصائية لـ ADFاكبر من القيم الحرجة في النماذج الثلاث. وبذلك فهي غير مستقرة عند السلسلة الأصلية. والخطوة الموالية هي تطبيق الYاختبار السابق عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلة الزمنية اللوغارتمية لمتغير المستقل LOGTCE والمتغير التابع LOGTCP عند مستوى معنوية 5%. ويوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق إختبار ADF.

الجدول رقم (2): نتائج إختبار ديكي فوللر الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة عند الفروق من الدرجة الأولى.

[1] Henin P.Y, 1989**, Bilans et Essais sur la Non-Stationnarité des series Macroéconomiques**, Révue d'économie politique, N05, Paris,1989,p 661-691.

نوع النموذج	1	2	3
القيمة المحسوبةLOGTCE (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	-4.46 (-3.14) 0.0057	-4.11 (-3.87) 0.0354	-4.49 (-1.97) 0.0003
القيمة المحسوبة LOGTCP (القيمة الحرجة) الاحتمال الحرج	3.84- (-3.05) 0.01	-3.64 (-3.71) 0.05	-3.90 (-1.96) 0.0006

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامجEviews12

نلاحظ أن السلسلتين للمتغيرLOGTCE و LOGTCP عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرة، حيث نجد أن القيم المطلقة الإحصائية لـ ADF أكبر من القيم الحرجة في النماذج الثلاثة لإختبار. السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى.

المطلب الثاني: تقدير النموذج.

أولا: إختبار التكامل االمشترك باستخدام منهج الحدودBOUND'S Test

والذي من خلاله يمكن الإقرار بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه، ويعتمد على توزيع فيشر، وكانت النتائج كما يلي

الجدول رقم (3): إختبار الحدود Bound's Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 1
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 14

Test Statistic	Value
F-statistic	5.655611

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews12

من خلال نتائج التكامل المشترك بمنهج الحدود Bound's Test يتضح لنا أن الإحصائية F-stat تقدر بـ5.6556 وهي اكبر من قيم F الجدولية لـPesaran ، عند مستوى المعنوية 5% و 10%, مما يدفعنا إلى رفض فرضية العدم H_0 عند هذا المستوى، وبالتالي توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين

معدل نمو النفقات التحويلية وبين معدل نمو الإستهلاك الفردي عند مستوى المعنوية10% و 5%،حيث أن هذين المتغيرين لا يبتعدان كثيرا عن بعضهما البعض في الأجل الطويل، حيث تسلك سلوكا متشابها.

ثانيا: تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL

بعد التأكد من أن السلسلتين LOGTCE و LOGTCP وقد إستقرت عند الفروق من الدرجة الأولى على التوالي، نقوم بتقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL بين كل من لوغاريتم معدل النمو النفقات التحويلية (LOGTCE) وتغير لوغاريتم معدل الإستهلاك الفردي (LOGTCP) تحصلنا على النموذج التالي:

الجدول رقم (04):تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

Dependent Variable: LOGTCP
Method: ARDL
Date: 05/07/25 Time: 20:37
Sample: 2002 2019
Included observations: 14
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LOGTCE
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2
Selected model: ARDL(1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGTCP(-1)	0.585767	0.111510	5.253059	0.0004
LOGTCE	0.012549	0.134339	0.093413	0.9274
LOGTCE(-1)	0.175307	0.138656	1.264329	0.2348
C	-0.939484	0.442983	-2.120816	0.0599

R-squared	0.787213	Mean dependent var	-3.558033
Adjusted R-squared	0.723377	S.D. dependent var	0.656427
S.E. of regression	0.345248	Akaike info criterion	0.945846
Sum squared resid	1.191959	Schwarz criterion	1.128434
Log likelihood	-2.620923	Hannan-Quinn criter.	0.928944
F-statistic	12.33179	Prob(F-statistic)	0.001071

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews12

ثالثا: تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذجARDL

يمكن الحصول على نتائج ومعاملات تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذجARDL

Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(LOGTCP)
Method: ARDL
Date: 05/07/25 Time: 20:37
Sample: 2002 2019
Included observations: 14
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (1 max. lags): LOGTCE
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 2
Selected model: ARDL(1,1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTCP(-1)*	-0.414233	0.111510	-3.714768	0.0040
LOGTCE(-1)	0.187856	0.112101	1.675770	0.1247
C	-0.939484	0.442983	-2.120816	0.0599
D(LOGTCE)	0.012549	0.134339	0.093413	0.9274

R-squared	0.606745	Mean dependent var	0.177098
Adjusted R-squared	0.488769	S.D. dependent var	0.482861
S.E. of regression	0.345248	Akaike info criterion	0.945846
Sum squared resid	1.191959	Schwarz criterion	1.128434
Log likelihood	-2.620923	Hannan-Quinn criter.	0.928944
F-statistic	5.142939	Prob(F-statistic)	0.020859

* p-values are incompatible with t-bounds distribution.

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = LOGTCP(-1) - (0.453504*LOGTCE(-1) - 2.268011)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTCE(-1)	0.453504	0.268093	1.691592	0.1165
C	-2.268011	0.699950	-3.240246	0.0071

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews12

- **تقدير نموذج في الأجل الطويل:** من خلال الجدول يتضح أن هناك تأثير موجب لمعدل نمو النفقات التحويلية على معدل الإستهلاك الفردي وهذا يتفق مع النظرية الإقتصادية، وهو غير معنوي إحصائيا (0.11)، فمعدل نمو النفقات التحويلية من إعانات إقتصادية واجتماعية لا يسجل تأثيرا واضحا على معدل نمو الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الأمد الطويل حيث بلغت قيمة معامل

النمو الإقتصادي0.453، حيث تشير هذه القيمة إلى أن النمو في النفقات التحويلية إذا إرتفع بـ 1% سيؤدي إرتفاع معدل الإستهلاك الفردي إلى 0.453%

ولكنه غير معنوي ربما هذا نتيجة غياب بعض الإعانات الإقتصادية والإجتماعية والمالية وعدم إدخالها في النفقات التحويلية

- **تقدير نموذج في الأجل القصير:** يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل القصير في إطار منهجية ARDL بتأخير سنة للمتغير الإستهلاك الفردي تمارس تأثيرا سالبا ومعنوي في المدى القصير على معدل الإستهلاك الفردي للسنة الحالية، أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح إلخطأ Et-1 معنوي وسالب، وهذا يكشف عن سرعة عودة متغير معدل الإستهلاك الفردي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث في كل فترة زمنية نسبة إختلال التوازن من الفترة(t-1) تقدر بـ (0.414-) والتي تعد معامل تعديل متوسط نسبيا، بمعنى آخر عندما ينحرف معدل الإستهلاك الفردي خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الآجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 41.4% من هذا الإختلال في الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في الأجل الطويل بعد حوالي (1/0.414=2.41) أي 2.41 سنة.

أما معامل نمو النفقات التحويلية بتأخير سنة بلغ0.187 فهو يمارس تأثيرا موجبا غير معنوي في المدى القصير على معدل الإستهلاك الفردي وهذا لإنخفاض الإعانات التي تؤثر مباشر على الإستهلاك الفردي كالمنح والضمأن الإجتماعي...

المطلب الثالث: تشخيص النموذج

من أجل التحقق من صحة النموذج المقدر يجب أن نتأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا .

أولا: التوزيع الإحتمالي للبواقي:

نستخدم إختبار Jarque – , Bera كما يظهر في الجدول التالي:

الشكل رقم (01): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

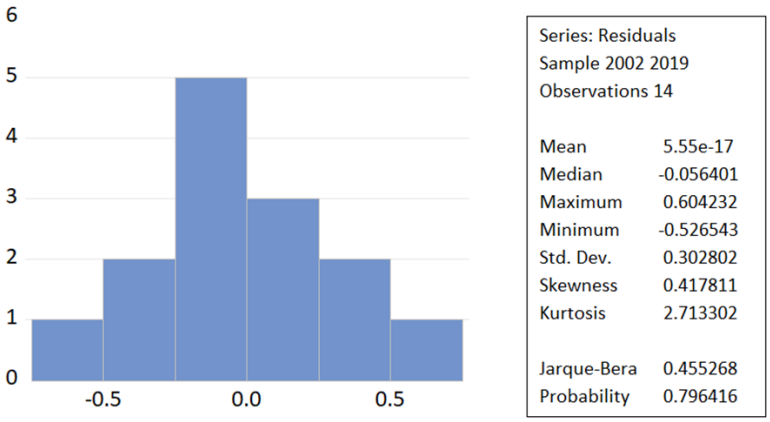

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews12

بما أن إحصائية Jarque-Bera تساوي 0.45 وهي قيم اقل من $X^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، كذلك كإجراء بديل، بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque – Bera التي تساوي 0.79 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذا فاننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، ومنه نقبل فرضية التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي عند مستوى المعنوية 5 %.

ثانيا: إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي(Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test):

الجدول رقم (06): إختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.069749	Prob. F(2,8)	0.9332
Obs*R-squared	0.239936	Prob. Chi-Square(2)	0.8869

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/07/25 Time: 20:46
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 14 after adjustments
Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGTCP(-1)	0.007906	0.127632	0.061941	0.9521
LOGTCE	-0.030935	0.177670	-0.174117	0.8661
LOGTCE(-1)	0.029739	0.183693	0.161898	0.8754
C	0.017481	0.500214	0.034948	0.9730
RESID(-1)	-0.058486	0.384322	-0.152181	0.8828
RESID(-2)	-0.192985	0.553588	-0.348607	0.7364

R-squared	0.017138	Mean dependent var	5.55E-17
Adjusted R-squared	-0.597150	S.D. dependent var	0.302802
S.E. of regression	0.382677	Akaike info criterion	1.214274
Sum squared resid	1.171530	Schwarz criterion	1.488155
Log likelihood	-2.499915	Hannan-Quinn criter.	1.188921
F-statistic	0.027899	Durbin-Watson stat	1.947328
Prob(F-statistic)	0.999465		

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج Eviews12

يشير إختبار الارتباط الذاتي للبواقي (LM Test) إلى أن قيمة إحصائية F.Test قدرت بـ 0.069 عند مستوى المعنوية 0.05 باحتمال قدره 0.93 اكبر 0.05، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائمة بأنه لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي لبواقي معادلة الإنحدار .

ثالثا: نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي لنموذج ARDL مقدر:

أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم إستخدام إختبارين هما:

CUSUMSQ و CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا إنتقل الشكل البياني لإحصاء الإختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى. يتضح من خلال الشكلين ادناه أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا خلال فترة الدراسة. مما يؤكد وجود إستقرار بين متغيرات الدراسة وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح إلخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الإختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5 %

الشكل رقم (02):المجموع التراكمي للبواقي و لمربعات البواقي للنموذج

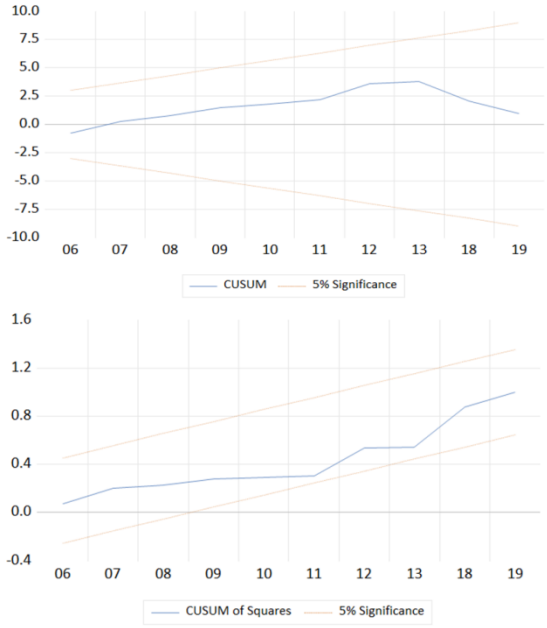

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامجEviews12

خلاصة الفصل الثاني

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة 2000-2023. على إعتبار أن الإقتصاد الجزائري مر بالعديد من التغيرات الإقتصادية التي مست المستهلك من الدرجة الأولى إلى يومنا هذا، وباعتبار أن المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك يمثل أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات وذلك لإرتباطه بمتوسط الدخول الحقيقة ومستويات المعيشة.

كما أن الموازنة العامة للدولة كأن هدفها الأساسي هو الحفاظ على التوازن العام لمزانية الدولة التي كأن من المفروض أن تؤثر النفقات على الإستهلاك الفردي بشكل واضح في الاجل الطويل والقصير لكن حدث العكس لأنه لا توجد سياسات واضحة وصريحة حول مختلف الإعانات التي بدورها ترفع من معدلات الإستهلاك الفردي في الأمد الطويل وذلك من أجل زيادة الإستهلاك لزيادة الطلب على السلع والخدمات يقابله زيادة العرض وخلق توازن في توزيع الدخل بين افراد المجتمع من خلال هذه الإعانات الموجهة للطبقات الضعيفة الدخل.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة حول أثر النفقات التحويلية على الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، يتبين أن السياسات المالية التحويلية لعبت دورًا محوريًا في تشكيل أنماط الإستهلاك وتعزيز الاستقرار الإجتماعي، إلا أن فعاليتها تأثرت بعدة عوامل إقتصادية وهيكلية.

النتائج الرئيسية:

- **زيادة النفقات التحويلية وتحسين الإستهلاك:** شهدت الجزائر خلال العقدين الماضيين توسعًا ملحوظًا في النفقات التحويلية، بما في ذلك الدعم المباشر وغير المباشر، مما ساهم في تحسين القدرة الشرائية للأسر. وفقًا للديوان الوطني للإحصائيات، تضاعفت نفقات الأسر السنوية من 4,489.5 مليار دينار في 2011 إلى 8,016 مليار دينار في 2022، مع إرتفاع متوسط الإنفاق الشهري لكل أسرة إلى 72,500 دينار جزائري.
- **تغير في هيكل الإنفاق الأسري:** أظهرت البيانات تحولًا في أولويات الإنفاق، حيث انخفضت حصة النفقات الغذائية من 41.8% في 2011 إلى 34.3% في 2022، مقابل زيادة في نفقات السكن والصحة. هذا يشير إلى تطور في نمط الإستهلاك يعكس تغيرات في الإحتياجات والأولويات.
- **تأثير محدود على النمو الإقتصادي:** على الرغم من زيادة الإنفاق العام، أظهرت دراسات قياسية أن النفقات التحويلية لم تسهم بشكل فعّال في تعزيز النمو الإقتصادي المستدام، ويرجع ذلك إلى ضعف التنويع الإقتصادي واعتماد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات.
- **تحديات التضخم والقدرة الشرائية:** واجهت الأسر الجزائرية تحديات متزايدة بسبب إرتفاع معدلات التضخم، حيث وصلت إلى 9.4% في يوليو 2022، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية رغم الزيادات في النفقات التحويلية.
- لم تؤثر النفقات على الإستهلاك الفردي بشكل واضح في الاجل الطويل والقصير باستخدام منهجية ARDL لأنه لا توجد سياسات واضحة وصريحة حول مختلف الإعانات التي بدورها ترفع من معدلات الإستهلاك الفردي في الأمد الطويل وذلك من أجل زيادة الإستهلاك

الإقتراحات:

لترشيد النفقات التحويلية يوصي بـ:

- ✓ محاولة تشجيع حكومات البلدأن إلى تنوع أشكال الدعم الذي تقدمه إلى فئات المجتمع العربي، ولعل تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال خير مثال يمكن الإقتداء به .

- ✓ أن الدول التي طبقت برامج التخصيص عليها أن لا تستمر بتخفيض بند الدعم في موازناتها، أو الإبقاء على هذا البند بالمستوى نفسه بالنسبة للدول التي تنوي تطبيق برامج التخصيص، لأن ذلك يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية ناجمة عن تطبيق مثل هذه البرامج.
- ✓ ضرورة أن تولي الجزائر اهتماماً بالغاً بالإعانات الحكومية عندما تمر بأزمات إقتصادية أو حروب، لأن هذا يؤدي إلى تجنب الدولة مشاكل عديدة قد تفاقم أزماتها الآنية.
- ✓ الأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد مبالغ الدعم في الجزائر متغيرات واقعية تعبر عن حاجة الأفراد، ومنها التطورات السكانية، نسبة الفقراء إلى السكان، معدلات التضخم، وغيرها.
- ✓ ضرورة توافر بيانات مفصلة عن الدعم الذي تقدمه الجزائر في المجالات المختلفة، وكل ما يتعلق به من سياسات إقتصادية تحكمه، من أجل حث الباحثين على تناول هذا الجانب من الإنفاق العام الذي لا يزال يكتنفه الكثير من الغموض لارتباطه الوثيق بسياسة الدولة ونهجها السياسي.

لترشيد الإستهلاك الفردي يوصي بـ:

- ✓ تعزيز التوعية البيئية ومبدأ المواطنة للأفراد وإشراك الأفراد في خطط التنمية المستدامة للدولة .
- ✓ سن قوانين تنظيمية لاستهلاك المنتجات المرتبطة بالموارد الطبيعية كالمياه والخشب ومنتجات الطاقة كالكهرباء والغاز ومشتقات البترول... وعقوبات ردعية (ضرائب وغرامات) للاستهلاك غير الرشيد لها.

التوصيات:

- **تحسين استهداف النفقات التحويلية:** ينبغي توجيه الدعم بشكل أكثر فعالية نحو الفئات الأكثر احتياجًا لضمأن تحقيق العدالة الإجتماعية وتعزيز الإستهلاك لدى الشرائح ذات الدخل المنخفض.
- **تنويع مصادر التمويل:** نظرًا لاعتماد الإقتصاد الجزائري على عائدات النفط، يُوصى بتنويع مصادر التمويل للنفقات التحويلية لضمأن استدامتها وتقليل التأثر بتقلبات أسعار النفط.
- **تعزيز الشفافية والرقابة:** يجب تعزيز آليات الشفافية والرقابة على توزيع النفقات التحويلية لضمأن وصولها إلى المستفيدين المستحقين وتحقيق الأهداف المرجوة منها.
- **تشجيع الإدخار والإستثمار:** مع إرتفاع معدل الإدخار، يُوصى بتشجيع الأسر على توجيه جزء من مدخراتها نحو الإستثمار في مشاريع إنتاجية لدعم النمو الإقتصادي المستدام.
- إصلاحات هيكلية لتعزيز النمو: ينبغي تنفيذ إصلاحات هيكلية لتعزيز مرونة الجهاز الإنتاجي وتنويع الإقتصاد، مما يسهم في تحسين فعالية النفقات التحويلية في دعم النمو الإقتصادي.

بناءً على ما سبق، يتضح أن النفقات التحويلية كانت أداة فعالة في تحسين الإستهلاك الفردي في الجزائر خلال الفترة المدروسة. ومع ذلك، فأن تحقيق استدامة هذا التأثير يتطلب سياسات مالية مدروسة توازن بين الدعم الإجتماعي وتحفيز النمو الإقتصادي.

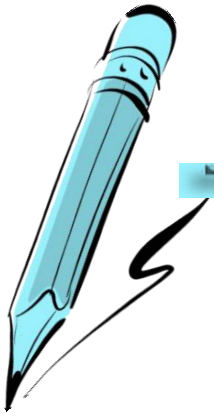

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. عدي سالم علي الطائي، الاتجاهات العامة للنفقات التحويلية لبلدان عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية العدد 15، كلية الحدباء، 2006.
2. زواش زهير، محاضرات في المالية العامة، جامعة عبد الحميد مهري، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2019.
3. رياش مبروك، تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الإقتصادية، الجزائر، 2016.
4. محمد حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007.
5. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر–تونس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.
6. محمد خير العكام، المالية العامة، جامعة دمشق، كلية الحقوق، سوريا، 2018.
7. محمد هاني، أثر التوسع في نفقات التجهيز على الدورات الإقتصادية في الجزائر، مجلة القرطاس للعلوم الإقتصادية والاجتماعية، المجلد 02/العدد02، الجزائر، 2022.
8. نصر ضو، الإستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2013.
9. عابد صونية ، ترشيد الإستهلاك الفردي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي وأثره في التنمية المستدامة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2024.
10. سمير معوشي، التحليل الكمي لسلوك الانفاق الإستهلاكي الأسري في الجزائر اتجاه المجاميع السلعية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
11. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الإقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3، الجزائر، 2000.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Henin P.Y, 1989, Bilans et Essais sur la Non-Stationnarité des series Macroéconomiques, Révue d'économie politique, N05, Paris,1989

2- World Bank, World Development Indicators, 2023

3- Samuelson, Paul A., Economics, McGraw-Hill, 2010.

4- Veblen, Thorstein, The Theory of the Leisure Class, Macmillan, 1899

المواقع:

5- https://www.stlouisfed.org/open-vault/2019/march/what-is-gdp-why-important

6- https://www.congress.gov/116/bills/hr748/BILLS-116hr748enr.pdf

الملاحق

الملحق (1): دراسة الإستقرارية باختبار ديكي فولر

Null Hypothesis: LOGTCE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.199085	0.6454
Test critical values:	1% level	-3.959148	
	5% level	-3.081002	
	10% level	-2.681330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: LOGTCE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.281708	0.8518
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: LOGTCE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.199653	0.7301
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Null Hypothesis: D(LOGTCE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.464739	0.0057
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: D(LOGTCE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.115586	0.0354
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: D(LOGTCE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.496017	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Null Hypothesis: LOGTCP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.331986	0.5924
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: LOGTCP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.057736	0.5348
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: LOGTCP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.251565	0.5821
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(LOGTCP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.842343	0.0109
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Null Hypothesis: D(LOGTCP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.648755	0.0556
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Null Hypothesis: D(LOGTCP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.900110	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17